وفي كلامهم العلني عن الصفقة ، يعترف قادة الكيان الصهيوني ، بمن فيهم رابين نفسه ، بان الصفقة مع الاكوادور تخالف الاتفاق المبدئي مع الولايات المتحدة ، والذى كان ، كما يبدو ، محدد الاهداف · ولكنهم يدعون ايضا بان ظروفا جديدة قد خلقت ، تحتم على اسرائيل التوجه الى تصدير انتاج الصناعة العسكرية · فهل كان حظر التصدير جزءا من الاتفاق ، ام ان الولايات المتحدة، في حينه ، ارادت ان تحتفظ بزمام الامر في يدها ، سواء فيما يتعلق بمستقبل تلك الصناعة ، او في عنوان التصدير · والاكيد ان واشنطن لم تكن تفكر بامكان ان تسد اسرائيل احتياجاتها الذاتية من الاسلحة المتطورة بانتاجها المحلي ، بواقع ضخامة المبلغ المخصص من الدعم المادي الذي تقدمه الى اسرائيل لتسديد ثمن الاسلحة الحديثة التي تتزود بها من الولايات المتحدة · فلماذا اذن مساعدتها على تطوير تلك الصناعة ، اذا كانت لا تنوي السماح لها بالتصدير ؟ ان الاقرب الى المعقول هو ان واشنطن ، ايام كيسنجر ، وعندما تم الاتفاق على مساعدة اسرائيل في بناء تلك الصناعة ، بتقديم العون المالي والتكنولوجي، وكذلك الجزء الاساسي والاهم من القطع ، كانت تريد ان تستعمل اسرائيل كغطاء لتسريب الاسلحة الى بعض الانظمة الفاشية والعنصرية ، التي تؤيدها الولايات المتحدة ، ولكنها تجد نفسها محرجة في تقديم السلاح لها ، لما لذلك من انعكاسات على مجمل علاقاتها الخارجية ·

ويبدو ان اسرائيل ، على اساس هذا التفاهم مع ادارة فورد ، راحت تبني صناعتها العسكرية ، ليس بهدف سد احتياجاتها من السلاح ، اذ ان ذلك توفره الولايات المتحدة ، وانما كمشروع رأسمالي مشترك مع شركات اميركية، يخدم اهدافا سياسية امبريالية ، وخاصة في العالم الثالث · وتطورت تلك الصناعة ، واستوردت لها معدات حديثة ، واتبعت فيها اساليب انتاج متقدمة ومحكمة · ويشير تقرير عن تلك الصناعة الى وجود حوالي اربعين مجمعا ميكانيكيا ، تجري ادارتها بالكمبيوتر · وفيها حوالي الف الة لصقل المعادن ، ومئات المكابس ، التي تعمل بضغط الماء او الهواء ، واكثر من خمسماية فرن للصهر ، منها حوالي التسعين تعمل بالضغط ومئات الماكينات الاوتوماتيكية لاعداد الرقائق المعدنية ، وعشرات الاف المخارط (هارتس ٧-٣-٧٧) · وكذلك فقد استطاعت تلك الصناعة ان توفر لنفسها الطاقة البشرية المهنية اللازمة ، من مهندسين وفنيين وعمال مهرة · هذا وبقيت تكاليف الانتاج فيها ، خاصة الاجور ، اقل منها في البلاد الصناعية الاخرى ، مما يجعلها صناعة مربحة ، اذا توفرت لها سبل البقاء ·

وبطبيعة الحال ، فقد ارتبط بنمو هذه الصناعة العسكرية ، وما تفرع عنها من صناعات معدنية والكترونية اخرى ، تطور رأسمالي محلي ، منه ما هو في القطاع العام ، وتتحكم به شريحة من التكنوقراط ، وما هو في القطاع الخاص،